

تقرير

خليفة حرب
khalilharb66@gmail.comعقوبات واشنطن دبلوماسية أم حرب مدعرة؟
نصف كوكب الأرض تحت رحمة أميركا

غالب الظن ان احدا لم يكن يدرك ان العقوبات الاميركية التي فرضت للمرة الاولى في القرن التاسع عشر، ستتحوّل مع مرور السنوات الى السلاح الاميركي الامضى، والاكثر سهولة واتساعا، واحيانا الاكثر تدميرا. فما هي هذه العقوبات؟ وما هي اصولها التشريعية، ومن تطاول؟

لا بد من التذكير بداية بالعقوبات الاميركية الاولى التي فرضت في العام 1807 ضد بريطانيا وفرنسا من جانب الكونغرس الاميركي، خلال الولاية الثانية للرئيس توماس جيفرسون.

المفارقة ان واشنطن فرضت هذه العقوبات، فيما كانت بريطانيا وفرنسا في حالة حرب. كان الاميركيون يريدون البقاء على الحياد في هذه الحرب، والاستمرار في تصدير بضائعهم وحماية تجارتهم مع كلي البلدين. الا ان كلا من باريس ولندن ارادتا منع الدولة الاخرى من الحصول على البضائع الاميركية، ما تسبب باضرار بالمصالح التجارية الاميركية، وهو الذي جعل جيفرسون والكونغرس يسنان مجموعة قوانين لحماية التجارة الاميركية ومنع تورط الاميركيين في الحرب.

مهما يكن، لم تتحقق اهداف العقوبات في اجبار فرنسا وبريطانيا على احترام مصالح الاميركيين. في العام 1809، الغى جيفرسون العقوبات، فيما ظل التوتر يتفاقم مع بريطانيا وصولا الى الحرب معها في العام 1812.

اميركا، ربما كانت هذه هي البداية. العقوبات الاميركية تطاول الان دول البلقان، بيلاروسيا، بورما، ساحل العاج، كوبا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ايران، العراق، ليبيا، كوريا الشمالية، السودان، سوريا، زيمبابوي، لبنان، ليبيا، افريقيا الوسطى، نيكاراغوا، الصومال، بوروندي، جنوب السودان، روسيا، فنزويلا، اليمن والصين.

الى جانب العقوبات التي تحمل اسماء دولة مستهدفة، هناك تشريعات اميركية تستهدف حالات محددة، مثل مكافحة اعداء اميركا، ومكافحة المخدرات ومكافحة الارهاب، والعالم السيبراني، وعقوبات مرتبطة بالانتخابات الاميركية، وقانون ماغنيتسكي، ومكافحة اسلحة الدمار، وتجارة الالماس المحظورة، ومكافحة الجريمة العابرة للحدود.

تعني هذه التشريعات والقوانين ان ثمة ملايين اخرين من الناس والمنظمات والهيئات حول العالم، متضررون من العقوبات الاميركية بخلاف لائحة الدول المحددة سابقا.

نصف البشرية خاضعة لعقوبات اميركية بشكل او باخر. من جهة اخرى، فإن الولايات المتحدة هي الدولة الاكثر تطبيقا للعقوبات في العالم، ولا توجد تقديرات دقيقة لمدى اتساع

العقوبات الاقتصادية. رابطة المصنعين الوطنية الاميركية تقول ان 42% من سكان العالم يعيشون في دول خاضعة لعقوبات اميركية. ووفقا لخدمة ابحاث الكونغرس، فان اكثر من 190 نوعا من العقوبات فرضتها واشنطن حول العالم، وتتراوح حول قضايا كثيرة، من دعم الارهاب وصولا الى حماية السلاح البحرية.

تتنوع الاذرع الاميركية التي تعتبر انها تمارس حقها في فرض عقوبات. الرئيس الاميركي يصدر اوامر، ووزارة الخارجية لها عقوباتها الدبلوماسية والسياسية، والكونغرس يمارس دورا تشريعي في سن القوانين الملائمة، وتظل مطبقة حتى لو تبدل ساكن البيت الابيض او تبدلت السياسات. فكما هو معروف ان الاعلان عن فرض عقوبات اسهل الف مرة من الغائها الذي يتطلب ايضا فترة زمنية طويلة نسبيا. لكن الذراع الاكثر خطورة في الدوائر الاميركية هي وزارة الخزانة، وخصوصا هيئة التحكم بالاصول الاجنبية (OFAC) التي تتحكم وتراقب وتلاحق الاصول المالية لكل الجهات المستهدفة من دول وافراد ومنظمات، وتحاول خنقها ماليا حتى لو تطلب الامر الضغط على الدول الاخرى، لترهيبها وجعلها تنصاع لمراسيمها.

ماذا يعني ذلك؟ الولايات المتحدة تمارس دور شرطي العالم؟ هل هذا طبيعي باعتبارها القوى العظمى دوليا؟ هل تتجاوز الولايات المتحدة الادوار التي يفترض ان تلعبها منظمات



الرئيس الاميركي دونالد ترامب يوقع عقوبات ايران.

الدول والممالك الاوروبية الاخرى على مقاطعة البريطانيين، ولم ينجح. كما يجادل اخرون من مؤيدي العقوبات على الساحة الاميركية او الدولية، ان للعقوبات شكلا افضل انساني من خوض الحروب العسكرية المباشرة. لكن هذه الفكرة تحديدا، تسقط بضربة قاضية اذا استحضرت نموذج العراق الذي خضع لاقسى انواع العقوبات خلال التسعينات من القرن الماضي، وصولا الى الغزو

العقوبات الاميركية الاولى شملت في العام 1807 بريطانيا وفرنسا

وزارة الخزانة الاميركية هي الذراع الاكثر خطورة

من التاريخ

في العام 1936، اخترع مفهوم وودرو ويلسون للمرة الاولى بشكل جدي من خلال عقوبات عصبة الامم المتحدة، وبدعم من بريطانيا وفرنسا ضد ايطاليا بزعامة موسوليني، لاجباره على الانسحاب من اثيوبيا.

في العام 1940، ساهمت العقوبات التجارية الاميركية على اليابان في دفعها نحو دخول الحرب العالمية الثانية، ثم مهاجمة الاسطول الاميركي في بيرل هاربور.

في العام 1945، اصبحت العقوبات ضمن ميثاق الامم المتحدة، وتحديدًا ضمن صلاحيات مجلس الامن.

(عن مجلة فورين بوليسي)

في سلسلة مؤتمرات بين عامي 1892 و1894، ناقش دعاة سلام اوروبيون للمرة الاولى مفهوم العقوبات السلمية الذي طرحه بروفيسور بلجيكي كوسيلة دولية لحسم النزاعات.

في العام 1918، بعد نهاية الحرب العالمية الاولى، اقترح سياسيان فرنسيان تكتلا دوليا في امكانه عزل دولة عاصية من خلال فرض عقوبات عليها بهدف فرض الطاعة عليها بحسب توصيفهما.

في العام 1919، الرئيس الاميركي وودرو ويلسون ينادي بما سماه المقاطعة الشاملة من خلال عصبة الامم المتحدة، حيث يحظر على مواطني دولة معتدية ممارسة التجارة والتواصل مع دولة عصبة الامم المتحدة.

دولية اخرى، كالامم المتحدة؟ الا يبدو ان الكونغرس الاميركي صارت له سلطة اكبر واكثر فعالية من سلطات وبرلمانات الدول الاخرى المفترض انها متمتعة بالسيادة؟

يجادل البعض ان ذلك طبيعي في الصراعات الدولية. نابليون بونابرت على سبيل المثال، حاول فرض حظر اقتصادي على الامبراطورية البريطانية خلال حروبه معها، من خلال محاولة اجبار

التاريخ. لكن هذه العقوبات لم تحقق اهدافها، بل انها عجلت بانفجار حرب البيلوبونيز بين اثينا واسبارطة بسبب صراعات التوسع التجاري، وساهمت ايضا في تقويض الديمقراطية اليونانية الناشئة.

من المفارقات اللافتة ان الكثير من الضغوط التي تمارس داخل الاروقة الاميركية تأتي من جهات مرتبطة بمصالح رجال الاعمال الذين يجادلون بأن العقوبات المتسارعة احيانا كثيرة تلحق الخسائر بمصالحهم في الاسواق الاستهلاكية حول العالم. يلتقي رجال الاعمال بذلك مع حلفاء غير متوقعين: نشطاء حقوق الانسان، مثلما جرى خلال سنوات حصار العراق.

يقول استاذ العلوم السياسية في جامعة روشيستر الاميركية جون مولر ان العقوبات صارت وسيلة رخيصة لتطبيق سياسة خارجية، مطالبا بحصر العقوبات في مجالات التكنولوجيا المرتبطة بالتسلح، رافضا ان تشمل الغذاء والادوية.

ويرى استاذ الحوكمة في جامعة نوتردام الاميركية جورج لوبيز جانبا آخر من المسألة، اذ يقول ان العقوبات اضحت وسيلة سريعة (بالنسبة الى النواب والسياسيين) ليقولوا لناخبيهم: لقد قمنا بشيء.

نادرا ما حققت العقوبات الاميركية اهدافها المعلنة. تتم الاشارة الى امثلة مثل ليبيا ونظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا. لكن بالنظر الى حجم العقوبات الاميركية المفروضة حول العالم، فان الاضرار التي تلحق بحياة ملايين الناس، تجعلها محل تساؤلات مشروعة وهواجس، في ان جل ما تبغيه الادارات الاميركية، بعيد كثيرا من سلام البشرية واستقرارها، ويخدم في المقابل الاهداف الضيقة احيانا كثيرة لسياسات واشنطن، وما تجلبه من فوضى في المجتمعات الاخرى، الاكثر ضعفا وهشاشة.

العقوبات المتسارعة الحقت خسائر بمصالح رجال الاعمال الاميركيين



في العام 432 قبل الميلاد فجرت العقوبات حربا بين اثينا واسبارطة.

التعايش مع تداعياتها، بل انهم حافظوا الى حد كبير على استقلالية سياسية متميزة رغم نحو 60 عاما من الحصار، في وقت لم تلق الاجراءات الاميركية قبولا يذكر من غالبية دول العالم.

يقول الكاتب الاميركي مايكل بولسون ان التاريخ يظهر ان غالبية العقوبات التي فرضت لم تنجح. يذكر بعقوبات اثينا في العام 432 قبل الميلاد بمنع التعامل مع تجار مدينة ميغارا، وهي لعلها العقوبات التجارية الاولى التي يسجلها

قانون ماغنيتسكي

صدر قانون ماغنيتسكي الدولي للمساءلة حول حقوق الانسان موافقة الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة، كما وقع عليه الرئيس السابق باراك اوباما في العام 2012. ينص القانون على معاقبة الشخصيات الروسية المسؤولة عن وفاة محاسب الضرائب سيرغي ماغنيتسكي في سجنه في موسكو عام 2009.

في العام 2016، اصدر الكونغرس الاميركي قانون ماغنيتسكي بعدما وسع من بنوده حيث بات يسمح للحكومة الاميركية بمعاقبة المسؤولين الحكوميين الاجانب المتورطين في انتهاكات حقوق الانسان في اي مكان في العالم، بعدما كان يطاول روسيا فقط.

في ايلول العام 2017، بدأ تدويل القانون، حيث حددت مجموعة من المنظمات غير الحكومية 15 بلدا، تحدث فيها انتهاكات من دون محاسبة هي: اذربيجان، البحرين، الصين، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، اثيوبيا، ليبيريا، المكسيك، بنما، روسيا، المملكة العربية السعودية، طاجكستان، اوكرانيا، اوزبكستان وفيتنام.



العراق: النفط في مقابل الغذاء.



الخزائن الاميركية.

عقوبات العراق اوقعت ضحايا اكثر من هيروشيما وناغازاكي!

هل دور اميركا كشرطي العالم طبيعي باعتبارها الدولة الاقوى؟

فرضت العقوبات الاولى في العام 1958 وبدأت بحظر على السلاح، ثم توسعت تباعا حتى العام 1962 لتشمل كل اشكال التجارة مع الجزيرة الكوبية، وقد ظل قائما حتى ايامنا هذه باشكال متعددة. قبل مغادرة الرئيس باراك اوباما البيت الابيض رفع العديد من العقوبات ومهد الطريق امام تطبيع العلاقات مع هافانا، لكن الرئيس الحالي دونالد ترامب سد المنافذ مجددا.

على الرغم من ان العقوبات خلقت وقائع اقتصادية قاسية على حياة الكوبيين، الا انهم نجحوا بشكل كبير في

في العام 2003، حيث تشير تقديرات منظمات دولية الى ان العقوبات انزلت بالعراقيين مئات الالاف من الضحايا بسبب الجوع والمرض والحرمان، ناهيك بما جلبته الحرب بعدها، اي اكثر مما اوقعه الهجومان النوويان على مدينتي هيروشيما وناغازاكي في اليابان خلال الحرب العالمية الثانية.

هول ما خلفته العقوبات على العراقيين في ذلك الوقت جعلت الامم المتحدة، ممثلة دول الحصار، تحاول تخفيف العقوبات واثارها المدمرة بابتكار ما سمي العقوبات الذكية، لكنها لم تبدل كثيرا في معاناة العراقيين. بحسب بعض الخبراء القانونيين، فان العقوبات ارتقت الى مستوى الإبادة الجماعية التي ارتكبت عن سبق اصرار، وان عرابتها وزيرة الخارجية الاميركية السابقة مادلين اولبرايت عندما سئلت بعد سنوات عدة عما اذا كانت نادمة على فرض تلك العقوبات بهذه الوحشية وتسببها ب وفاة عشرات الالف الاطفال، قالت انها لم تندم!

تستعاد هذه الوقائع ليعاد التساؤل عما اذا كانت هناك فعلا جوانب انسانية متغاة من فرض عقوبات من جانب دولة عظمى كالولايات المتحدة، على دولة اقل قوة، وهل هي فعلا البديل لحروب الدم؟ ام انها بكل بساطة شكل من اشكال الهيمنة التي يمارسها القوي على من يفترض انه اكثر ضعفا منه في محاولة لاجضاعه، او ابتزازه او تعديل سياساته او استغلاله؟

اذا كانت عقوبات العراق مهدت الطريق امام اجتياح عسكري، بعدما انهكت العراق مجتمعا وجيشا ونظاما، واطاحت لاحقا نظام الحكم في بغداد، فان هناك تجارب اخرى لم تجلب فيها العقوبات تغييرا يذكر في سياسات الدولة الخاضعة للعقوبات.

لعل اكثر النماذج وضوحا التي يمكن استحضارها هنا، هي كوبا. واشنطن